○ عدم قابلية بعض دوال العرض للتجزئة، أي صعوبة تجزئة العديد من مشروعات البنية التحتية مثل الطرق والجسور والموانىء وغيرها، نظراً لتكاملها واعتمادها على بعضها البعض.

○ المشكلة السكانية وما ينجم عنها من ارتفاع مستمر في مستوى معيشة السكان في الدول المتخلفة، والذي يتطلب معدلاً مرتفعاً للنمو الاقتصادي، يتجاوز معدّل النمو السكاني المرتفع، الأمر الذي يتطلب بدوره معدلاً مرتفعاً من الاستثمارات السنوية.

○ الوفورات الخارجية المتحققة من الاستثمارات الكبيرة، حيث ان الاستثمار على جبهة عريضة وبمقدار كبير، من شأنه ان يخلق وفورات خارجية للمشروعات الاقتصادية في ما بينها، بحيث يترتب على تنفيذ احدى حزم المشروعات منافع مباشرة للمشروعات في الحزم الاخرى.

ويعتبر هذا هو الاساس الذي قامت عليه نظرية الدفعة القوية (Big Push) وفكرة نقطة الانطلاق (Take-off) أو نظريـة الحد الادنى للجهد التنموي (Minimum Effort) وغيرها من النظريات. وبهذا أصبح الاستثمار مرادفاً للتنمية الاقتصادية، وتحديد استراتيجية التنمية هو بالدرجة الاولى تحديد لاستراتيجية الاستثمار.

من أهمّ النظريات التي سادت في أدبيات التنمية ضمن هذه المجموعة في العقود الثلاثة الماضية[1]:

١ ـ استراتيجية النمو المتوازن (Balanced Growth): تنطلق استراتيجية النمو المتوازن من الاعتقاد العام انه لا يمكن لمصنع أو أكثر مهما بلغت كفايته الانتاجية ان يحرز النجاح منفرداً لو أُقيم وسط بيئة استثمارية فقيرة، لأن جزءاً صغيراً فقط من الدخل المتولد عن هذا المصنع سوف يستخـدم في شراء منتجاته، بعكس الوضع اذا تمّ تنفيذ عدد كبير من المشروعات في وقت واحد في مختلف الصناعات الاستهلاكية المتكاملة، في فترة زمنية واحدة، وراعت التوازن المطلوب بين الزراعة والصناعة لتوفير احتياجات السوق المحلية، الامر الذي سوف يؤدي الى ان تخلق كل صناعة سوقاً لنفسها ولغيرها من الصناعات الاخرى بما يتولد عنها من دخول. الاّ ان هذا لا يعني بالضرورة نمو الصناعات بمعدلات متساوية، اذ ان نمو كل صناعة يتوقف على مرونة الطلب الداخلية الخاصة بها. وقد بنيت الاستراتيجية على اعتبارات عدّة أهمها:

ـ عدم قابلية دوال الانتاج للتجزئة وبخاصة مشروعات رأس المال الاجتماعي ومشروعات البنية التحتية من طرق وسدود وجسور وموانىء ومطارات وقنوات ريّ وشبكات النقل والمواصلات وتوليد الطاقة وغيرها من مشروعات المرافق والمنافع العامة، والتي تحتاج لقدر كبير من الاستثمارات عند الرغبة في استكمالها.

ـ تكامل الطلب على منتجات المشاريع الانتاجية المختلفة، حيث تعاني الدول النامية من ضيق أسواقها المحلية، كما أن اقامة مشروعات فردية أو صناعية واحدة يجعلها تعاني من قصور الطلب الداخلي على منتجاتها، اضافة الى عدم قدرة هذه المنتوجات على المنافسة في الخارج. وجدير بالذكر ان الزيادة في الطلب على منتجات المشروعات والناجمة عن زيادة الدخول المترتبة على اقامة المشاريع تشكّل نسبة صغيرة من هذه الدخول، الامر الذي ينعكس في تكوين فائض يصعب تصريفه. ويختلف الوضع عند اقامة صناعات جديدة منتشرة في أرجاء الاقتصاد في الوقت عينه، حيث يمكن لزيادة الدخول الجديدة وكثرة العاملية ان تستوعب انتاج جميع هذه الصناعات.